لا دراسة لزيادة أجور «السرافيس والباصات» في دمشق

المحافظة: إما تركيب الـ(GPS) بـ٢٥٠ ألفاً أو إيقاف التزود بمادة المازوت

دباس لـ«الوطن»: إقبال كبير في هندسة المرور وقريباً تعليمات تنفيذية

فادي بك الشريف

شددت محافظة دمشق على أصحاب وسائل النقل العامة (باصات- ميكروباصات- سرافيس) التي تعمل ضمن مدينة دمشق وتتزود بالوقود من المحطات فيها، على أنه سيتم إيقاف مخصصات مادة المازوت عن كل آلية لم تسدد المبلغ لتركيب جهاز (GPS).

ومنحت المحافظة مهلة حتى نهاية الشهر الجاري بضرورة تسديد المبلغ المطلوب ثمن تركيب الجهاز، علماً أنه سيتم منذ بداية الشهر القادم تطبيق الإجراء اللازم بحق أي آلية لم تلتزم بالمهلة المحددة.

هذا وعممت المحافظة على كل مراكز الانطلاق (الشمالي والجنوبي والغربي «السومرية» والبولمان) بإلزام كل الآليات التي تنطلق من تلك المراكز والتي تتزود بمادة المازوت من خزاناتها بالمبادرة إلى تسديد المبلغ لقاء ثمن الجهاز ٣٥٠ ألف ليرة وذلك لحساب شركة محروقات لدى المصرف التجاري، مع الموافاة بصورة عن إشعار التسديد ليتم البدء بتركيب تلك الأجهزة بالتنسيق مع الشركة المنفذة تحت طائلة إيقاف تزويد الآليات بمادة المحروقات في حال عدم التسديد.

وتزامناً مع ذلك نفت محافظة دمشق، حسب مصادرها، وجود أي دراسة لرفع تعرفة السرافيس والباصات في خطوط العاصمة، مبينة أن التعديل شمل فقط عدادات «التكاسي» وذلك على خلفية رفع أسعار البنزين المدعوم لـ ٢٥٠٠ ليرة والحر إلى ٤ آلاف ليرة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في محافظة دمشق مازن دباس أن هذا الأمر يشمل جميع آليات ووسائل النقل العامة من باصات وسرافيس وبولمانات عاملة بين دمشق والمحافظات، علماً أنه تم تركيب أجهزة على آليات المحافظة ضمن مرحلة تطبيق تجريبي لتحقيق الغاية المرجوة ومنح المادة للوسائل العاملة على تخديم المواطنين في مختلف خطوط العاصمة والنقل بين المحافظات السورية.

وأضاف: لن تتم تعبئة المحروقات إلا للآليات العاملة بشكل فعلي ليصار إلى تدقيق ذلك عبر «الريسيرفرات» والحواسيب بشكل تقني إلكتروني، على أن تشمل الخطوة الثانية تطبيق الإجراءات ضمن تعليمات تنفيذية تقر لاحقاً وقد يصل الأمر إلى سحب الرخصة بشكل كامل خلال الفترة القادمة.

ولفت عضو المكتب التنفيذي إلى أن عدد الأجهزة المشمولة يتوقع أن يصل إلى نحو ٨٥٠٠ آلية ضمن دمشق، مبيناً أن دفع رسم الجهاز متاح عبر ٢٨ فرعاً تابعاً للمصرف التجاري، على أن يتم تثبيت الإيصال في هندسة المرور وبالتالي تحديد موعد تركيب الجهاز.

وقال دباس: أعداد كبيرة يوم أمس توجهت لدفع رسم الجهاز وذلك من مختلف أصحاب المركبات.

وأضاف: كما أبلغنا من هندسة المرور بقدوم عدد كبير لتثبيت الإيصالات وتركيب الجهاز، منوهاً إلى وجود تنسيق بين مختلف الجهات ناهيك عن التنسيق مع إدارة المصرف التجاري.

> التوجيه بعدم تعبئة المازوت لوسائل النقل العامة قبل العاشرة ليلاً

وفي سياق متصل كشف عضو المكتب التنفيذي أنه تم توجيه هندسة المرور بعدم التعبئة للباصات والسرافيس قبل العاشرة مساء من كل يوم، وذلك لضرورة تخديم المواطنين خلال فترة المساء.

يشار إلى إلزامية تركيب جهاز (GPS) تطبق بشكل تدريجي لجميع الآليات ووسائط النقل، علماً أن التطبيق يشمل ٧ آلاف سرفيس تخدم العاصمة وريفها، مع وجود أكثر من ٢٠٠ باص حكومي وخاص، بما يشمل آليات المحافظة بحدود ٤٠٠ آلية.

البدء بتطبيق آلية التتبع على سرافيس اللاذقية - جبلة وخط اللاذقية - القرداحة

٧ آلاف تكسي في اللاذقية.. والمحافظة تحدد الأجور الجديدة للتكاسي

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية علي يوسف لـ«الوطن»، عن رفع أجور سيارات الأجرة بنسبة ٤٥,٥ بالمئة وذلك بعد رفع أسعار البنزين مؤخراً.

وبيّن يوسف أن وزارة التجارة الداخلية حددت نسبة الزيادة لوسائل النقل العاملة على البنزين بنسبة ٥٤,٥ بالمئة عن التسعيرة السابقة، وعليه تم تحديد أجور التاكسي في اللاذقية بـ٧٠٠ ليرة سورية للكيلو متر الواحد، والساعة الزمنية الواحدة للسيارة بقيمة ٦ آلاف ليرة سورية، وقيمة انطلاق العداد «فتحة العداد» بقيمة ٥٠٠ ليرة سورية، والقفزة الواحدة تم تحديدها بـ١٠ ليرات أي أن كل ١٤ كيلو متر طولي يترتب دفع ١٠ ليرات، ونفس القيمة عن كل ٦ ثواني توقف سواء عند الإشارة المرورية أو غيرها.

وأشار يوسف إلى أنه سيتم تعديل عدادات سيارات الأجرة عقب صدور القرار مباشرة، مبيناً أنه خلال الاجتماع مع مدير الشبكات ورئيس قسم عمليات المرور والتأكيد على أن يتم تعديل العدادات من قبل السورية للشبكات، وفقاً للتعرفة الجديدة منوهاً بأن عدد سيارات الأجرة ٧ آلاف سيارة في اللاذقية.

وشدد عضو المكتب التنفيذي على ضرورة التقيد بالأجور الرسمية تحت طائلة المحاسبة وفق القانون، مؤكداً أنه سيتم معاقبة كل مخالف للقرار الحالي وفقاً للأحكام القانونية.

وأكد أنه ستتم تشديد الرقابة التموينية على عمل سيارات الأجرة، داعياً المواطنين لتقديم شكوى في حال تعرضهم للابتزاز من أي سيارة، سواء شكوى خطية أو إعلام عبر الهاتف من خلال الرقم ١١٩.

من جهته، أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل في محافظة اللاذقية مالك الخيّر لـ«الوطن»، أن تعديل تعرفة سيارات الأجرة يأتي تماشياً مع تعديل البنزين من سعر ١١٠٠ ليرة إلى ٢٥٠٠ ليرة للبتر الواحد، ليتم تحديد سعر رسمي يقضي بالتزام السائقين به.

ولفت الخيّر إلى العمل بشكل مستمر على ضبط أمور النقل ومنع ابتزاز المواطنين من قبل بعض السائقين، بتطبيق آلية التتبع على سرافيس اللاذقية – جبلة، وخط اللاذقية – القرداحة، ليتم تعميمها على باقي الخطوط تباعاً.

كما تم خلال الاجتماع، تعديل خط سرفيس الدائر الشمالي بتخديم أحياء دمسرخو والجميزة، بما يضمن تأمين خدمة النقل لسكان الأحياء من دون عناء، على أن تتم مراقبة عمل السرافيس والتأكد من التزامها بالتعديل الجديد للخط المذكور.

> ستتم معاقبة كل مخالف للقرار وتشديد الرقابة التموينية على سيارات الأجرة

محافظ اللاذقية عامر هلال، تم التأكيد على البدء بتطبيق آلية التتبع على سرافيس اللاذقية – جبلة، وخط اللاذقية – القرداحة، ليتم تعميمها على باقي الخطوط تباعاً.

في السياق، أكد الخيّر على متابعة عمل السرافيس لضبط الخطوط كافة، مشيراً إلى أنه سيتم قريباً تطبيق نظام التتبع GPS على السرافيس للحد من التسرب وتأمين الخدمة للمواطنين بشكل أفضل.

وأشار إلى أنه خلال اجتماع لجنة السير برئاسة

أهالي حمص يشتكون تقاضي «تكاسي» أجوراً مضاعفة

الدروبي: قرار التعديل قيد التصديق حالياً وسيصبح ساري المفعول الأسبوع القادم

حمص - نبال إبراهيم

تحدث العديد من أهالي حمص لـ«الوطن» عن معاناتهم من عدم التزام سائقي سيارات الأجرة (التكاسي) بالعداد وتقاضي أجرة زائدة بشكل مبالغ فيها وتضاعف هذه الأجرة بشكل كبير منذ صدور قرار رفع سعر ليتر البنزين المدعوم مع عدم تعديل تعرفة عدادات تكاسي الأجرة في المحافظة حتى تاريخه، الأمر الذي أتاح لسائقي التكاسي العامة في المدينة تقاضي ما يرغبون من أجور كبيرة ومضاعفة من دون أي حسيب أو رقيب «على حد قولهم».

وأشار المشتكون إلى أنه بمجرد أن فتحت باب تكسي الأجرة ستدفع ألفي ليرة، لافتين إلى أن معظم السائقين يسعرون أجورهم على مزاجهم فمنهم من يتقاضى ألفي ليرة سورية عن كل كيلو متر ضمن المدينة ومنهم من يزيد على ذلك حسب هواه، ومنهم من يتقاضى ٣ آلاف ليرة سورية وما يزيد على ذلك في حال طلبات خارج المدينة.

بدورهم أكد عدد من سائقي التكاسي العامة بالمدينة ممن تواصلت معهم «الوطن» على أنه لم يتم صدور قرار بتعديل تعرفة أجور التكاسي العامة منذ ارتفاع سعر ليتر البنزين المدعوم حتى تاريخه، لافتين إلى أنهم يقدرون أجورهم بحيث لا تعود عليهم بالخسارة ولاسيما أنهم في كثير من الأحيان يتنقلون ضمن المدينة عدة كيلومترات من دون أي طلب، لافتين إلى أنهم يضطرون لتقاضي أجور زائدة للتمكن من إصلاح سياراتهم التي ارتفعت تكاليفها مؤخراً بشكل كبير، علاوة على ارتفاع تكاليف غيار الزيت والإطارات وقطع التبديل بشكل عام، إضافة لارتفاع تكاليف المعيشة.

من جانبه أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية في محافظة حمص سمير الدروبي لـ«الوطن» أنه تم الانتهاء من إعداد الدراسة المقدمة من لجنة تحديد ودراسة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تتضمن دراسة لتعديل أجور نقل الركاب للسيارات العاملة على البنزين، بهدف الوصول إلى تعرفة تناسب واقع المحافظة سواء للركاب أم أصحاب السيارات العاملة على البنزين.

وبين الدروبي أنه تم إجراء جلسة منذ يومين وتم اتخاذ قرار بتعديل تعرفة أجرة التكاسي وهو حالياً قيد التصديق من المكتب التنفيذي في المحافظة ليتم تعميم القرار وتطبيقه ويصبح ساري المفعول بعد انعقاد المكتب التنفيذي في الأسبوع القادم، لافتاً إلى أن التعديل يتضمن قيمة ٧٠٠ ليرة سورية عن كل كيلو متر بعد أن كان في السابق سعر الكيلو المتر الواحد ٤٠٠ ليرة سورية، وقيمة الساعة الزمنية ستصبح ٤٠٠٠ ليرة بدلاً من ٢٥٠٠ ليرة التي كانت عليها في السابق، وفتحة العداد ستصبح ٥٠٠ ليرة بعد أن كانت سابقاً ٣٠٠ ليرة سورية.

وأكد الدروبي على أن قرار تعديل تعرفة تكاسي الأجرة يلزم السائقين بالتعرفة الجديدة وفي حال المخالفة وعدم الالتزام ما على المواطن إلا أن يتقدم بشكوى لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو المحافظة لإحالتها للمديرية واتخاذ الإجراءات القانونية الضابطة بحق المخالفين وفق الأنظمة والقوانين.

وعزا الدروبي أسباب التأخر في إصدار تعديل تعرفة عداد تكسي الأجرة بعد مرور ما يزيد على ١٠ أيام على رفع سعر البنزين المدعوم نتيجة لإحالة العديد من الطلبات ودراستها ودراسة كل أجور آليات النقل من تكاسي وحافلات نقل ركاب وغيرها التي تعمل على البنزين.

وحول عدم وجود ضوابط لارتفاع تكاليف أجور إصلاح السيارات، أشار الدروبي إلى أنه لا توجد ضوابط لذلك ومن الصعب ضبط ذلك الأمر نظراً لتعلق ذلك بعدة أمور منها المدة الزمنية للإصلاح.

أزمة النقل تستفحل بين قرى طرطوس والمدينة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى خطية من أهالي قرية شباط التابعة لمنطقة طرطوس جاء فيها: تبعد القرية عن مدينة طرطوس نحو ٢٠ كيلو متراً ونعاني في الذهاب إليها والعودة منها رغم وجود ٥ ميكروباصات مسجلة على خطها والسبب يعود لإلزام الميكروباصات الخمسة بالمرور أولاً لقرية مجاورة لقريتنا واسمها (قلع الصويري) لجلب ركابها علماً أنها تتبع لبلدة حمين ومنطقة الدريكيش وعدد سكانها لا يصل إلى ربع سكان قريتنا ما يعني ذهاب المقاعد وحرماننا منها معظم الأوقات وخاصة في الفترة الصباحية التي يتكدس فيها الناس بالمقاعد ويتأخر معظمهم عن دوامهم وعملهم.

ورداً على هذه الشكوى يقول عضو المكتب التنفيذي المختص حسان ناعوس:

بالفعل يعمل على الخط المذكور خمسة ميكرو باصات، ولكن من راسلكم نسوا أن الخط ووفقاً لدفتر الميكروباصات اسمه (طرطوس قلع الصويري شباط)، وقد تقدم أهالي قرية قلع الصويري ممثلين بالمختار وأعضاء من مجلس بلدة حمين وفقاً لتابعية القرية والفعاليات الأخرى بشكوى للمحافظ يعرضون فيها أن الميكروباصات العاملة على خطهم رفضت الدخول إلى قريتهم وباتوا ينزلون الركاب على مفرق القرية الذي يبعد عن بيوتهم نحو ١,٥ إلى ٢ كم وباتوا يمشون تلك المسافة متحملين البرد والشمس أو يدفعون آلاف الليرات للسائقين للدخول إلى قريتهم وعلى الخطوط المخصصة ميكروباصات للعمل عليها.

ويمتابعة الأمر أحلنا الموضوع لشرطة كراج الانطلاق التي تفقدت دفاتر السائقين وتبين صحة الادعاء بأن سرافيس الخط لا تنفذ عملها على المحاور والطرق الواردة بدفاتر السائقين، وكان أن تم إلزامهم بالعمل على الخط الفعلي للميكروباصات بعد أن تم التواصل مع رئيس بلدة حمين والاتفاق معه على ضرورة ختم دفاتر السائقين في نقطة معينة بقرية قلع الصويري.

وبخصوص مرور ميكروباصين فقط لقرية قلع الصويري من الباصات الخمسة قال: سنصل إلى وقت كل منهم يتنصل من العمل ومن الركاب ويقول ليس دوري بالعمل هذا اليوم وتخرج قرية من الخدمة بوسائل النقل.

ولكن يبدو أننا إن طبقنا القانون ولم نتحز لطرف دون آخر سنتهم دائماً بأننا (خلف الموضوع).

وضعنا هذا الرد بين أيدي أهالي قرية شباط وفرقة الحزب فيها فأكدوا أن المعاناة سوف تستمر إذا بقي الوضع على حاله وشددوا على ضرورة تحديد ميكروباصين اثنين فقط ليمرا على قرية قلع الصويري بالتناوب وفق جدول شهري يلتزم فيه الجميع ولا يخالفه أحد وهم ضامنون لنجاحه.